ولاية النكاح واختلاف أهل العلم فيها

د. بقاسم حديد

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحمد لله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد المبعوث بجوامع الكلم ومفاصل البيان وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ومن اتبع هداهم واقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم القرار، وبعد:

فإن ولاية النكاح قد أوليت عناية كبيرة من علماء الإسلام على مر العصور ولا عجب، فإنها من المسائل الكبار التي ينبني عليها مسائل كثيرة في الإسلام غير أنه قد شاب الاستدلال فيها شوائب كدرت فهم كثير من المسلمين بله غيرهم، من ذلك: اختلال مما يستدل به فيها؛ إما بأن يوضع في غير موضعه، أو لايستوفي بيان وجه الاستدلال به، أو وجه الدفع عنه، كما سترى بحول الله تعالى، ومنه غلبة التطويل فيما يستدل به بما لا عائد له في شيء غير إتعاب الأذهان وإذهاب الأزمان، نحو الجدل العقيم وهذا أدنى المراتب، فأما ما زاد نحو إيراد الشبه والتزام الدعاوى، فيخشى على صاحبه أن يكون كلابس ثوبي

زور، ومن هذا الذي ذكرنا تعلم سبب احتدام الخلاف في هذه المسألة وغيرها بين المختلفين بين مثبت وناف، بل إن من يلجأ إلى التلفيق منهم إنما نظره إلى ذلك، غير أن عمله هذا لا يزيل الإشكال؛ إذ ليس التلفيق إلا إصلاح عارض ، وليس مثله مما تؤسس عليه القواعد .

ولأجل تلافي ما ذكرنا من الشوائب وغيرها مما يقرب منها كان البحث في هذه المسألة في الغاية القصوى، وهي من المسائل التي كانت على ذكر مني من أمد بعيد، وقد اجتمع لي فيها من الأدلة بحمد الله كثير مفيد، وسأقتصر على ما تمس إليه الحاجة هنا دون غيره ويتناول البحث بيان حقيقة الولاية والخلاف فيها وأدلة المختلفين ومن له حق الولاية وأثر ذلك كله .

ولما كان معنى الولاية مما يندرج في الاستدلال وكان من يتولى النكاح هو نفسه من تقام عليه أدلة المختلفين اكتفيت ببحث أدلة المختلفين والإشارة إلى ما سواها كما سيأتي بيانه وبالله تعالى التوفيق .

أما اختلاف أهل العلم في ولاية النكاح:

فالصحابة رضي الله عنهم لا يعلم عنهم خلاف في أن المرأة لا تلي عقد نكاح بإذن ولا بغيره، وهذا ما ذكره ابن المنذر [1]، وما يذكر من خلاف بعضهم كعائشة **رضي الله عنها** فشيء تؤول عنها، والأدلة تدفعه على ما سيأتي بحول الله تعالى .

وأما غير الصحابة فاشتهر عنهم قولان :

---

1 - انظر : شرح ابن بطال على البخاري لأبي الحسن علي بن خلف ابن بطال ج7،ص 243،ت: أبو تميم ياسر بن إبراهيم ط:3، 1423-2003، الرشيد ، الرياض – فتح الباري بشرح البخاري:لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ط 3، 1421-2000، مكتبة دار الفيحاء ، دمشق .

أحدهما: هذا المذكور عن الصحابة **رضي الله عنهم**، وهو قول الحسن البصري وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وشريح والنخعي، والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق، وهو المشهور عن مالك [1].

ثانيهما: قول أبي حنيفة ومن وافقه من أصحابه وغيرهم أن المراة البالغة الرشيدة تلي عقد النكاح ولا اعتراض عليها إلا أن تضع نفسها في غير كُفْءٍ [2].

أما غير هذين القولين فلا اعتبار به على ما سيأتي بحول الله تعالى.

وقد استدل كل من الفريقين على ما ذهب إليه بجملة من الأدلة:

فاستدل الأولون - وهم الجمهور - من القرآن بقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا..﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [البقرة:221]، بأن الخطاب هنا إلى الرجال [3].

غير أنه اعترض على الاستدلال بهذه الآية بوجهين:

أولهما: ليس الخطاب في الآية لأولياء النساء؛ إذ الآية مترددة بين أن يكون خطابا للأولياء أو لأولي الأمر أو عموم المسلمين .

---

1 - انظر : كتاب الأم:لمحمد بن إدريس الشافعي ج6 ص: 32-35، ت: رفعت فوزي عبد المطلب ،ط2، 1425-2004، دار الوفاء ، النصورة - المنتقى شرح موطأ مالك: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ج5ص: 13و ج9 ص: 19-21 ، ت: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط: 1420-1999، دار الكتب العلمية بيروت – المغني : لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي المطبوع مع الشرح الكبير ط 1425 – 2004، دار الحديث القاهرة .

2 - انظر : أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ج1 ص: 485 فما فوق، ط1: 1415-1994، دار الكتب العلمية-بيروت، و كتاب المبسوط: لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ج5 ص:18 فما فوق، ط1: 1421-2000، دار الفكر- بيروت، و بدائع الصنائع: لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني ج2 ص: 391 فما فوق، ط1: 1420-2000، دار المعرفة- بيروت

3 - انظر : شرح صحيح البخاري: لابن بطال ج7،ص 244 .

ثانيهما: أن هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع وكون الولي مأمورا بالمنع لا يوجب له ولاية خاصة بالإذن أصله الأجنبي .

وعلى كلا هذين الوجهين فلا يتم المدعى على ما ذكره ابن رشد الحفيد وغيره [1].والجواب:

أما عن الأول فإن قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُنكِحُوا المُشرِكِينَ...﴾ الآية، لا يحتمل غير أولياء المرأة؛ إذ كما لا يحتمل قوله :﴿ وَلاَ تَنكِحُوا المُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ...﴾ إلخ الآية [البقرة:221]، غير الأزواج؛ لأن قوله: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ خطاب بما فيه حظ، هو لا يكون إلا لمن يختص به، كذلك لا يحتمل قوله: ﴿ وَلاَ تُنكِحُوا المُشرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا...﴾ إلخ الآية، غير أولياء المرأة، لقوله فيه: ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ فالمقابلة في الخطاب بين﴿أَعْجَبَتْكُمْ﴾ و﴿ أَعْجَبَكُمْ ﴾ مانعة من حمل﴿ وَلاَ تُنكِحُوا المُشرِكِينَ...﴾ على أولي الأمر وإلا لم يكن رابط بين الضمائر وهي واحدة وذلك محال .

أما **الجواب عن الثاني**: فقوله في الاعتراض « مأمورا بالمنع » غير مستقيم في اللسان وكان له أن يقول : « مأمورا بالامتناع » والأقوم أن يقول: « منهيا عن »، ثم إن النهي في الآية ليس لمعنى في تولي العقد، وإنما هو لمعنى في المعقود عليه؛ وهو الشرك، وإلا لم يكن معنى لتخصيص ذلك بالمشركين وهو محال ، ويدل عليه المقابلة بين ﴿ تَنكِحُوا ﴾ و ﴿ تُنكِحُوا ﴾ بالفتح وبالضم، ولا خلاف في جواز أن يتولى الرجل العاقل عقد نكاحه، فليس في الآية نهي عن تولي العقد وهذا بيّن .

---

1 - انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد الحفيد ، ج2، ص: 10، ط4: 1395-1975، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ،مصر .

وهذا مع ما تقدمه دليل على أن المخاطب في الآية هم الأولياء لا غير، إذ حال الرجل مع موليته في تولي العقد لها أن يكون الأحق به، وإما أن تكون الأحق به، وإما أن يشتركا فيه .

فإن اشتركا فيه، فلا معنى لتخصيص الرجل بالنهي، وكذا إن كانت الأحق به، بل أولى ، فلم يبق إلا أن يكون الرجل الأحق بذلك، وهو المطلوب .

والخطاب في الآية كما ترى لا يحتمل غير الأولياء ولا مدخل فيه لأولي الأمر بله أبعد منهم .

هذا ولم أجد في شيء مما اطلعت عليه من كلام أهل العلم ممن استدل بقوله تعالى:﴿ وَلاَ تُنكِحُوا المُشرِكِينَ...﴾ الآية [البقرة:221] على أن ولاية النكاح إلى الأولياء لا غير ما يبين وجه ذلك، ولا ما يدفع ما يعترض به عليه، إلا ما لا يحتفل به، غير ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية **رحمه الله** فإنه استدل في الآية بالفرق بين ﴿تَنكِح﴾ بالفتح و﴿تُنكِح﴾ بالضم، ولم يزد، قال: « وهذا مما احتج به بعض السلف من أهل البيت »[1] ولم يسم القائل به، ولعله المذكور عند الطبري وغيره[2]، وهو:محمد بن علي بن حسين، لكن ليس فيما نقل عنه الفرق المذكور.

ومما استدل به الجمهور أيضا قوله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ...﴾ الآية [النور:32] فإنه خطاب إلى

---

1 - انظر :مجموع الفتاوى ل: تقي الدين أحمد بن تيمية، ج32ص: 83-84، ط:1421-2001، دار الوفاء ، المنصورة .

2 - انظر : جامع البيان عن تأويل القرآن لـ: محمد بن جرير الطبري ، ج2 ص: 503،ط: 1423-2002، دار ابن حزم بيروت – وأحكام القرآن: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي ، ج1 ص: 206، ط: 1421-2000 ، دار الكتاب العربي بيروت .

الأولياء. ولا خلاف في أن الذي يتولى إنكاح العبيد والإماء هم السادة، والضمائر واحدة في الآية كلها، ولا دليل على التأويل بغير ذلك [1].

وقد اعترض على الاستدلال بهذه الآية بوجوه:

أولها: أن كلمة الأيامى تصلح لمن كان بالغا عاقلا ولمن لم يكن بالغا من الرجال والنساء على السواء، ولا شك في أن البالغين العقلاء من الرجال لا يولى عليهم في شيء، وهذا كاف في المصير إلى التأويل، ويكون المعنى « **أعينوا** » أو « **يَسِّروا** » في ذلك، والأجدر بالخطاب في هذه الحال هم أولوا الأمر، وعموم المؤمنين [2].

ثانيها: إنَّا وإن سلمنا بأن الخطاب للأولياء فإن ذلك لا يعني أن صحة النكاح موقوفة عليهم، وغاية ما في ذلك جوازه منهم [3].

ثالثها: أن الخطاب إنما وجه إلى الأولياء جريا على العرف استحبابا لا غير كما يقول الحنفية ومن وافقهم [4].

وأنت خبير بأنه إذا ثَبَتَت هذه الاعتراضات أو بعضها لم يتم الاستدلال المذكور أولا، ولذلك نقول في الجواب عنها:

أما عن **الوجه الأول**: فأن تكون كلمة ﴿ الأَيَامَ﴾ تصلح لمن لا يولى عليهم في شيء لا يضر؛ لأن ﴿ أَنْكَح ﴾ مطلوبه أمران: تولي نكاح المرأة، وتمكين من يبتغي نكاحها، وكلاهما لازم الآخر ، والجمع بينهما على أصله .

---

1 - انظر :تفسير البغوي: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ج6 ص: 39، ت: محمد عبد الله النمر مع آخرين، ط: 4: 1417-1997، دار طيبة .

2 - انظر :بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله لـ : فتحي الدريني، ج2 ص: 545، ط 1: 1414-1994 ، مؤسسة الرسالة.

3 - انظر : بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد الحفيد ، ج2، ص: 10.

4 - انظر : بدائع الصنائع : الكاساني ج2 ص: 393-394 .

أما **الجواب عن الثاني**: فإن توجيه الخطاب إلى الأولياء دليل على أن الحق في الإنكاح إليهم دون النساء ، وإلا لم يكن لتخصيصهم بذلك فائدة، وهو محال على ما ذكرنا آنفا في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُنكِحُوا المُشرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا...﴾ الآية [البقرة:221] .

أما **الجواب عن الثالث**: فدعوى الاستحباب فيما جرى به العرف محال؛ لأن الاستحباب من المولى عليهن ينافي الجواز، والاستحباب من الأولياء كذلك، بل أولى ، إذ لا يعقل استحباب فيما يختص بالغير، وهذا بيّن .

فما تعلق به الحنفية وغيرهم لا معنى له على أي وجه اعتبرته، وإذا عرف هذا تبيَّن أن الخطاب في قوله تعالى :﴿ وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنكُمْ ﴾ الآية [النور:32] إنما وجه إلى الأولياء؛ لأن النكاح لا يتم إلا بهم .

ومما استدل به الجمهور من القرآن أيضا قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالمَعْرُوفِ...﴾ [البقرة:232]، فقوله: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ﴾ يعني الأزواج، وقوله: ﴿ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ﴾ يعني فانقضى أجلهن يعني عدتهن، وقوله: ﴿ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ يعني أولياءهن ، وقوله: ﴿ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ...﴾ إلخ إذا طلقوهن ولم يبتوا طلاقهن، وقد ذكر هذا الشافعي **رحمه الله** عن بعض أهل العلم بالقرآن، ثم قال: « وما أشبه معنى ما قالوا من هذا بما قالوا، ولا أعلم الآية تحتمل غيره؛ لأنه إنما يؤمر بأن يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون به يتم **نكاحه** من الأولياء، والزوج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبيل منها فيعضلها، وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره ، وهو لا

يعضلها عن نفسه، وهذا أبين ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حقا، وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكحه بالمغروف »[1].

وهذا الذي ذكره الشافعي **رحمه الله** بالغ في بابه، ولا يحوج الأمر فيه إلى بيان، غير أنه قد يعترض ههنا بجملة من الأمور:

أولها: ما سبق الاعتراض به على الآيتين قبل، وهو أن كون الخطاب في هذه الآية إلى الأولياء غير مسلم، إذ الاحتمال نفسه جار في أولي الأمر أو عموم المسلمين، إذا لم يكن أولى، ومع الاحتمال لا يقوم الاستدلال .

ثانيها: أن النهي عن العضل يمنع المنهي أن يكون له حق فيما نُهِيَ عنه، على ما ذكره الجصاص [2]، وزاد غيره: « أن ليس في النهي عن العضل أكثر من نهي قرابة المرأة وعصبتها أن يمنعوها النكاح، وليس نهيهم مما يفهم منه اشتراط إذنهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازا »[3].

ثالثها: أن الخطاب في الآية للأزواج، وهذا مما يذكره كثير من أهل العلم ويقولون إن السياق يدل عليه، إذ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ...﴾ الآية جملة واحدة من جزاء وشرط فقوله: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ شرط، وهو خطاب للأزواج، وقوله: ﴿ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ﴾ جزاء ، ولابد أن يكون للأزواج أيضا، وإلا لاختل الكلام، إذ لا يكون حينئذ رابط بين الشرط والجزاء، وهو مما ينزه عنه كتاب الله تعالى، وهذا مما تمسك به الفخر

---

1 - الأم للشافعي ج6 ص: 31-32 .

2 - انظر: أحكام القرآن: للجصاص ج1 ص: 484.

3 - بدية المجتهد لابن رشد الحفيد ج2 ص: 10 .

الرازي، وزعم أنه كلام متين في تقرير هذا القول؛ فكان صرف الكلام إلى الأزواج أولى [1].

رابعها: أن الزوج وإن كان لا سبيل له على المرأة بعد انقضاء عدتها، فإنه قد يكون بحيث يشتد ندمه على مفارقتها، وتلحقه الغيرة إذا رأى من يخطبها وحينئذ يعضلها عن أن ينكحها غيره، إما بأن يجحد الطلاق أو أن يدعي أنه كان راجعها في العدة، أو بأن يدس إلى من يخطبها بالتهديد والوعيد أو أن يسيء القول فيها وينفر عنها؛ فنهى الله تعالى الأزواج عن ذلك وعرفهم أن اجتنابه أزكى لهم وأطهر، وهذا مقتضى كلام الفخر الرازي [2] وقد يختاره بعضهم .

فهذه جملة ما اعترض به على الاستدلال بالآية، وفي الجواب عما اعترض به أن نقول وبالله تعالى التوفيق:

أما عن **الاعتراض الأول**: فإن هذه الآية أبعد من أن يراد بها أولوا الأمر أو عموم المسلمين؛ إذ لا معنى لتخصيص نهيهم عن العضل بحال الطلاق دون غيره، على حين أن الأمر بخلافه في تخصيص الأولياء بالنهي؛ فإن الطلاق لما يجلبه من الخصومة يدعوهم إلى العضل، وإذا كان هذا هكذا تبين أن الآية لا تحتمل أولي الأمر، ولا عموم المسلمين .

وأما **الاعتراض الثاني**، فجوابه من وجهين:

أحدهما: ما ذكرناه في الجواب السابق، إذ لو كان الولي منهيا عن العضل ابتداء لاستوى في ذلك مع الأجنبي، وقد تبيَّن فساده: والولي كما ترى لم يخصص بالنهي عن العضل إلا لمعنى، وهو أن الولي شرط في النكاح .

---

1 - انظر: التفسير الكبير: لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، ج6 ص: 102، المكتبة التوفيقية القاهرة .

2 - انظر: المصدر نفسه ج6 ص: 103 .

وثانيهما: أن النكاح في قوله تعالى: ﴿ يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ليس المراد به العقد يقينا كما سيأتي بحول الله تعالى.

وأما الجواب عن **الاعتراض الثالث**: فأن يكون قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ... فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: 232] من شرط وجزاء لا يستلزم لانتظام الكلام اتحادهما، وإنما يكفي ارتباطهما بطريق على ما هو المعهود في جمل الكلام العربي، وعليه فلا حرج أن يكون الشرط في الآية للأزواج، والجزاء للأولياء؛ إذ الخطاب في الآية يعمهما، وليس بخاف أن العموم رابط وهو من أساليب العربية متى ما دلت عليه دلالة، وفي كتاب الله تعالى من ذلك كثير، كما في قوله تعالى: ﴿ فَسَلِّمُوا عَلَى أَنفُسِكُمْ﴾ [النور:61] ونحوه، والآية التي نحن بصددها من هذا القبيل، وقد بينا قبل أن النهي عن العضل لا يمكن أن يراد به الأزواج، وهذا بحمد الله في غاية البيان .

فإن قيل: متى ما قلتم بأن النهي عن العضل في الآية لعموم الأمة أثبتم ما نفيتموه قبل وهو تناقض ظاهر، قلنا : ليس الأمر كذلك، فإن الذي نفيناه قبل عموم لا تمايز فيه بين أفراده سواء كانوا الأولياء أم غيرهم، وهم في هذا أصناف، والذي أثبتناه أفراده بخلاف ذلك، وهم فيه صنفان: أولياء وأزواج، وبين الأمرين فرق كما ترى .

وأما الجواب عن **الاعتراض الرابع**: فهو من الوهاء بمكان لوجوه:

أولها: أن عضل الزوج المرأة بعد انقضاء العدة بجحد الطلاق...إلى آخر ما ذكره، من الأمور التي ينهى عنها على كل حال، وهو خلاف ما في الآية فإنه نهي في حال دون حال .

ثانيها: ما تقدم هذه الآية من نهي الزوج عن إمساك امرأته في عدتها ضرارا للاعتداء والزوجية قائمة؛ فلا معنى للنهي عن ذلك حال زوالها .

ثالثها: أن من سيكون زوجا للمرأة لا يسمى زوجا؛ فإن ما سيؤول إليه الشيء لا يسمى به الشيء إلا أن يكون منه بسبب اتساعا كما قد علم في العربية، وهذا مما اتفقت فيه اللغة والعقل والشرع؛ فمن سيكون عالما لا يسمى عالما، ومن سيكون مؤمنا أو كافرا لا يسمى مؤمنا أو كافرا، وهكذا في أشباه ذلك، غير أن بعضهم قد يغفل هذا كما فعل الفخر الرازي وغيره [1] وزعم أن ذلك مما يستعمل في اللغة، وهذا مما يقتضي غاية العجب .

وإذا تمعنت ما ذكرنا لم يخالجك شك في دلالة ما استدل به الجمهور على أنه لا نكاح إلا بولي .

وبما ذكرنا لك وغيره يتبين موضع قول القائل من الحنفية وغيرهم من أن العمدة في استدلال الجمهور على اشتراط الولي في النكاح من قوله: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ...﴾ الآية [البقرة:232]، هي سبب النزول وهو الأثر المروي عن معقل بن يسار **رضي الله عنه** حين عضل وليته أن ترجع إلى زوجها بعد انقضاء عدتها فنزلت الآية [2]، ولذلك عمدوا إلى رده بشتى الطرق إما بالقول بأنه غير ثابت كما فعل الجصاص [3] وإما بأنه مرجوح كما فعل الفخر الرازي وغيره [4]، وقد رأيت أن لا مدخل لسبب النزول في البيان، وهذا ظاهر في استدلال كثير من أهل العلم كما ذكرناه عن الشافعي **رحمه الله** غير أن كثيرا ممن نقلوا عنه ربما قصَّر فيما نقل والمعصوم من عصمه الله تعالى .

فهذا باختصار بعض ما يستدل به من كتاب الله تعالى على مذهب الجمهور .

---

1 - انظر: التفسير الكبير: الفخر الرازي، ج6 ص: 103 .

2 - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي .

3 - انظر: أحكام القرآن: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ج1 ص: 486-487.

4 - انظر: التفسير الكبير: الفخر الرازي، ج6 ص: 103 .

وأما من **السنة** فقد استدلوا بحديث عائشة **رضي الله عنها**أن النبي ﷺقال: « **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ** »[1] ، وبحديث أبي موسى **رضي الله عنه** عن النبي ﷺقال: « **لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ** »[2]، وبحديث أبي هريرة **رضي الله عنه** قال: قال رسول الله ﷺ: « **لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؛ فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا** »[3] ونحوه .

والعمدة في هذه الأحاديث الأول وبقيتها مؤكدة له .

ووجه الاستدلال منه ظاهر، وهو أن النكاح لا يتم بتولي المرأة .

وقد اعترض الاستدلال بهذا الحديث ونحوه بأمور :

أولها: أنه حديث متكلم فيه، قال ابن جريج: ثم لقيت الزهري فسألته فأنكره، وعلى هذا فالحديث ضعيف.

ثانيها: أن عائشة **رضي الله عنها** وهي راوية الحديث، قد عملت بخلاف الحديث بما رواه مالك في الموطأ عنها: « أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير، وعبد الرحمن غائب بالشام، فلما قدم عبد الرحمن قال: « ومثلي يفتات عليه» ، فكلمت عائشة المنذر بن الزبير، فقال المنذز: « فإن ذلك بيد عبد الرحمن » ، قال عبد الرحمن: « ما كنت لأرد أمرا قضيته» ، فقرت حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقا »[4].

---

1 - أخرجه الخمسة إلا النسائي. انظر: نيل الأوطار لـ: محمد بن علي الشوكاني ج6 ص: 230-231،ط: (1245-1426) -2005، دار الفكر بيروت .

2 - أخرجه الخمسة إلا النسائي. انظر المصدر نفسه .

3 - المصدر نفسه .

4 - انظر: الموطأ لأبي عبد الله مالك بن أنس: كتاب الطلاق، باب ما لا يبين من التمليك .

ثالثها: ما يفيده الحديث بمفهومه المخالف في قوله: « **بِإِذْنِ وَلِيِّها**» أن للمرأة أن تتولى النكاح إذا أذن لها وليها، ولذلك قال به محمد بن الحسن وغيره.

وخلاصة ما ذكرنا أن الاستدلال بالحديث المذكور ونحوه غير مرضي.

و الجواب عما ذكر من اعتراض:

أما عن **الأول**: فإن الحديث قد رواه عن الزهري جماعة ثقات؛ فلا يضر نسيان الزهري إياه؛ لأن الحجة في حفظ من حفظ، ثم إن إنكار الزهري الحديث لم يروه عن ابن جريج غير ابن علية، ولهذا قال أهل العلم أن الآفة منه.

وأما **الجواب عن الثاني** فبأمور :

أولها: أنه ليس فيما روي عن عائشة **رضي الله عنها** في تزويجها ابنة أخيها أنها باشرت العقد بنفسها .

ثانيها: ما روي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: « كانت عائشة تخطب إليها المرأة من أهلها فتشهدها فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها: « زوج فإن المرأة لا تلي عقد النكاح» [1].

ثالثها: ما جاء في حديث الموطأ نفسه أن المنذر بن الزبير قال: « إن ذلك إلى عبد الرحمن »؛ فأرجع الأمر إليه في النكاح بعد تمامه؛ لأجل اعتراضه، ولا معنى لهذا لو لم يكن الأمر بيده، بدليل أن المرأة لو باعت شيئا من مالها ما كان لوليها اعتراض، فكيف يكون له ذلك بما هو مثل مالها أو أولى لو كان بيدها ؟

---

1 - وقد صح سند هذا الأثر عن كثير من الأئمة . انظر: المحلى بالآثار لأبي محمد علي بن حزم ج9 ص: 31، ت: عبد الغفار سليمان البنداري ، ط 4: 1424 – 2003، دار الكتب العلمية- بيروت، و شرح السنة للإمام الحسين بن مسعود البغوي، ج9 ص:41، ت: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاوي، ط1403:2-1983، المكتب الإسلامي – دمشق - بيروت، و فتح الباري بشرح البخاري: لابن حجر العسقلاني ج9 ص: 233 .

رابعها: أن معنى حديث « **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ**... » مما يحتج به لا محالة بدليل الآثار الثابتة في ذلك وهي كثيرة يفضي تتبعها إلى القطع، وهذا معتمد كثير من الأئمة منهم البخاري **رحمه الله** [1] ولِأجل هذا قصرتُ الكلام عليه، ثم إن النكاح وتوابعه من الأمور الفطرية الظاهرة فلا يُحْوِجُ الأمر فيه إلا إلى التنبيه، والظن كاف في ذلك [2].

وهذا الجواب والذي قبله مما ينبغي الإحالة عليه لاتضاح الحجة فيه، على أن المشهور في الكتب ما تقدمها، والفرق ظاهر . وإذا عُرف هذا: تبين من غير شك أن عائشة <لم تعمل بخلاف مرويها، وبالله تعالى التوفيق .

وأما الجواب عن **الاعتراض الثالث**:

فقد أجاب أكثر من خاض في هذا الأمر من الجمهور ممن اطلعنا على كلامه بأن ما جاء في حديث عائشة **رضي الله عنها** من قول النبي ﷺفيه: « **بِإِذْنِ وَلِيِّهَا** » أنه جرى على العرف ، ولهذا لم يعتبروا مفهومه، غير أن طائفة من أهل العلم لم يقْنَعوا بهذا الجواب إلا أن يقوم عليه دليل لازم، منهم أبو المعالي الجويني **رحمه الله** حتى قال: « ومن أحاسيك الصدور ترك المفهوم في مسألة النكاح بلا ولي» [3] .

والحق في هذا أن يقال أن ما أشير إليه من المفهوم المخالف غير قائم في الحديث لقول النبي ﷺفيه: « **فإن اشْتَجَروا فالسُّلطان وَلِيُّ مَن لا وَلِي لَه**»؛ إذ لا

---

1 - انظر: الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل: كتاب النكاح، باب من قال لا نكاح إلا بولي...إلخ.

2 - لمزيد البيان عن ذلك انظر: موارد التكليف ومصادره فيما يقتضيه الشرع وما لا يقتضيه لـ: بلقاسم حديد. ص: 316 فما فوقها، ط1: 2009 ، دار الكلم الطيب، دمشق .

3 - البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ج1 ص: 431، ت: عبد العظيم الذيب، ط: 1412-1993، دار الوفاء - المنصورة .

معنى لجعل ذلك إلى السلطان عند اختلاف الأولياء لو كان الأمر إلى المرأة بإذن وليها وهو محال، وهذا مما نَبَّه عليه الإمام البغوي رحمه الله[1].

وهذا الذي ذكرنا يبين لك أن حديث عائشة **رضي الله عنها** صريح في أن عقد النكاح لا تتولاه المرأة سواء أذن الولي أم لم يأذن، فلا عبرة بقول من استثنى حال الإذن كمحمد بن الحسن وأبي ثور ومن وافقهما من أهل العلم.

وخلاصة الأمر أن جملة ما اعترض به على استدلال الجمهور بالحديث المذكور لا يستقيم له حال؛ فدلالة السنة على أمر النكاح كدلالة القرآن ولله الحمد.

وأما استدلالهم من المعقول:

فإن المستقر في الفطر السليمة أن المرأة لا تكون طالبة في النكاح بل مطلوبة، وتوليها أمر النكاح مشعر بطلبها ومُنَفِّرٌ عنها وفي ذلك من عظيم المفاسد على نفسها وولدها وأوليائها ما لا يخفى، ولا شيء منه إذا أسند الأمر إلى الولي وهذا بيّن[2].

أما من احتج على ذلك بأن المرأة ناقصة[3] أو أنها غير مأمونة[4] ونحو ذلك فهو في أحسن أحواله لا يشتمل على المطلوب، وأما إسناد ذلك إلى حياء

---

1 - انظر: شرح السنة للإمام البغوي ج9 ص: 83.

2 - انظر: موارد التكليف ومصادره لـ: بلقاسم حديد في مواضع كثيرة منه.

3 - انظر الإشراف على نكت مسائل الخلاف: للقاضي عبد الوهاب البغدادي ج2 ص: 687، ط1: 1420-1999، دار ابن حزم-بيروت.

4 - انظر المهذب في فقه الإمام الشافعي: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ج2 ص: 426، ط1: 1416-1995، دار الكتب العلمية- بيروت.

النساء ومراعاة الشرع إياه فبعيد [1]؛ إذ لا يختص الحياء بالنساء، بل إنه أشد حيث يكون العقل، فلا مناص إذن مما ذكرنا إذ يشهد له من الأدلة كثير .

فهذه جملة ما استدل به الجمهور على مقالتهم .

وأما أبو حنيفة وأصحابه ومن وافقهم فقد استدلوا :

من الكتاب : بجملة من الآيات كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:234]، وكذلك قوله في الآية الأخرى :﴿ **فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيَ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ** ﴾ [البقرة:240]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة:230]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْاْ بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:232]، قالوا: فقد أضاف الله تعالى العقد في هذه الآيات إلى النساء فدل على أنهن يملكن ذلك [2].

واستدلوا من السنة بجملة من الأحاديث أقواها عند مخالفيهم حديث بن عباس { عن النبي ﷺأنه قال: « **الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا**... » الحديث [3]، قالوا: والأيِّم من لا زوج لها أيًّا كانت فهي أحق بتولي العقد كما ههنا .

واستدلوا من المعقول بأن قالوا: إن المرأة بالبلوغ والرشد تصير ولية نفسها في النكاح كما في المال، إذ الولاية على الصغير إنما هي ولاية ضرورة للمصلحة، والضرورة تقدر بقدرها .

هذا حاصل ما استدل به الحنفية على مذهبهم .

---

1 - انظر بحوث مقارنة لفتحي الدريني ج2 ص: 540 .

2 - انظر أحكام القرآن للجصاص ج1 ص: 484، و المبسوط للسرخسي ج5 ص: 19، وبدائع الصنائع للكاساني ج2 ص:392 فما فوق .

3 - أخرجه مسلم في كتاب النكاح .

غير أنه يرد عليهم في ذلك أمور:

أما ما يرد عليهم في استدلالهم بالقرآن:

فقوله تعالى: ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:234]، قال فيه الجمهور: إن المراد أن لا يمنعن من النكاح إذا أردنه بشرطه، ومن شرطه الولي، ولذلك قيد بالمعروف، وليس من المعروف أن تنكح نفسها بغير ولي [1]. وهذا في الحقيقة لا اعتراض به؛ إذ هو تمسك بالمذهب، ومثله لا يجوز .

والحق أن يقال: إن الآية تختص بما فعل المتوفى عنهن بالقيد المذكور من أمور الزينة، فهي التي تُفعل في النفس، وأما النكاح فهو فعل بالنفس لا فعل فيها، ثم إن الخطاب في الآية إنما هو لأولياء الميت كما قال طائفة وهم لا مدخل لهم في ولاية النكاح بطريق، والذين قالوا إن الخطاب للحكام أو لعموم الناس لم يستندوا في قولهم هذا إلى دليل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدُ حَتَّى تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ [البقرة:230] فقوله ﴿ تَنكِحَ﴾ هو عند جماعة يراد به الجماع؛ لأنا إذا حملناه على العقد كان تكرارا؛ إذ إن ذكر الزوج بعدُ يفيدُ معنى العقد، وكان حمله على الجماع أولى، وهو مما يختاره الحنفية أنفسهم . غير أن هذا لا يستقيم؛ إذ لا فعل للمرأة في الجماع وإنما هي محل له، والكلام على أصله ما لم يدل على خلافه دليل، ولا دليل [2].

---

1 - انظر: الحاوي الكبير لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ج9 ص: 42، ط1: 1414-1994، دار الكتب العلمية- بيروت .

2 - انظر: معاني القرآن: لأبي جعفر النحاس ج1 ص: 130، ط1: 1409، ت: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، و بدائع الصنائع للكاساني ج3 ص: 295 .

وإنما المعنى بالنكاح هنا الرضى، ولا شك أنه يقتضي العقد وهما يقتضيان الجماع ولابد، بخلاف الجماع فإنه لا يقتضي الرضى، وكتاب الله تعالى ينبغي أن يحمل على أحسن وجوهه، فكيف والوجه الآخر غير جائز، فدل على أن قوله :﴿ حَتَّىَ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ أي ترضى، والله أعلم .

وكذلك الأمر في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة:230] .

لكن قد يقال إنه قال في هذه الآية ﴿ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ ويراد بها إما من سيكونون أزواجهن، أو من كانوا أزواجهن، وهو سائغ في اللغة كما قال طائفة فيما تقدم . قلنا: هذا محال؛ أما من كان زوجا فظاهر أنه ليس بزوج، وكذلك من سيكون زوجا، كما مر بيانه قبلُ، فلو كان المراد بـ ﴿ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ أحد المذكورَين لم يكن له فعل في الحاضر؛ فيكون ذكر الأزواج لغوا ، وهو مما يُنزَّه عنه القرآن؛ فتبين أنَّ ذكر الأزواج على أصله، والإضافة في ﴿ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ إنما هي للدلالة على سابق الملابسة، وعليه فإن الآية كسابقتها يراد بها الرضى، والله أعلم .

وأما ما يرد على استدلال الحنفية بالسنة:

أن قول النبي **صلى الله عليه وسلم**: « **الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا**... » الحديث، يراد به اختيار الزوج لا غير، وأما العقد فإلى أوليائهن، أيًّا ما كان معنى الأيِّم، إذ عطف البِكر عليها في الحديث يقتضي أن يكون المراد بها الثيِّب، ولو كان يراد بقوله « **أَحَقُّ** » الاستبداد بالعقد لفسد المعنى؛ لأن البكر حينئذ لابد أن تكون على خلاف ذلك، ثم إنه لا فائدة عندئذ في ذكر الولي [1] وهو محال، إذ

---

1 - انظر الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد البر ج5 ص: 400، ط1: 1421-2000، دار الكتب العلمية-بيروت .

مقصود الولاية في الشرع تقوية ما يحوج فيه الأمر إلى تقوية، وهذا معناه في اللغة، ويدل على هذا الذي قلنا حديث « **الأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا...** » وهو من رواية بن عباس {، ومن مذهبه اشتراط الولي في النكاح، ولم يعرف عنه أن قد عمل بخلاف روايته، كما يدل عليه جملة أحاديث منها: حديث أبي هريرة **رضي الله عنه** أن رسول الله ﷺقال: « **لا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ قَالُوا: كَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ** »[1]، وحديث عائشة **رضي الله عنها** : « **قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، تُسْتَأْمَرُ النِّسَاءُ فِي أَبْضَاعِهِنَّ ؟ قَالَ: نَعَمْ...** »[2]، ونحو هذا وهي كلها تدل الدلالة الواضحة على أن ولاية النكاح إلى الرجال، وليس إلى النساء إلا الاختيار والسنة في هذا كالقرآن كما رأيت لا فرق فيه بين بكر وثيب، ويظهر لك منه ضعف قول من فرَقَ بينهما سواء في تولي العقد كما يقول داود الظاهري **رحمه الله** أم في الإجبار كما يقول أكثر الجمهور.

وأما ما يرد على استدلالهم من المعقول: فأمره ظاهر؛ إذ عمدته قياس النكاح على البيع ولا جامع بينهما؛ إذ يمكن في هذا ما لا يمكن في ذاك، فضلا عما يأباه الشرع والفطرة أن تنفرد المرأة بأمر النكاح، ويأباه الشرع واللغة أن تكون المرأة ولية نفسها على ما تقدم الإشارة إليه .

وإذ انتهينا إلى هذا الموضع من النظر في استدلال الجمهور والحنفية على ما انتحاه كل منهم نخلص إلى القول بأن الظاهر البيِّن في مسألة ولاية النكاح ما ذهب إليه الجمهور في الجملة، فهو الذي تشهد له الأدلة المتظاهرة من القرآن والسنة والعقل والفطرة، وبالله تعالى التوفيق .

بقي أن نشير هنا إلى من يتولى النكاح من الأولياء وأثر الخلاف في المسألة :

---

1 - أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها.

2 - أخرجه البخاري في كتاب الإكراه، باب لا يجوز نكاح المكره .

أما من يتولى النكاح من الأولياء: فهو يرجع إلى ما تقدم من الخلاف؛ لأن الأمرين من مأخذ واحد؛ فالحنفية يعتبرون عموم آيات النكاح من نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنكُمْ... ﴾ [النور:32]، ويقولون بأنها تعم الأقارب ولا تختص بالعصبة؛ ولهذا أدرجوا في ولاية النكاح النساء وأولي الأرحام، والجمهور بخلاف ذلك ، والأدلة تشهد لهم كما مر بك .

أما أثر الخلاف في مسألة النكاح:فهو لا شك ينبني عليه جواز أو عدم جواز تولي المرأة أمر النكاح لنفسها أو لغيرها بوكالة ونحوها.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تأثير الخطاب الأصولي في بناء الخطاب النحوي

من خلال كتاب الاقتراح في أصول النحو

د.صليحة بن عاشور
جامعة الحاج لخضر باتنة

مقدمة:

دونت قواعد الخطاب الأصولي ما بين القرن الثاني والقرن الثالث للهجرة وأول من دونها مجموعة مستقلة الإمام الشافعي (ت 204 هـ) في كتابه الرسالة وترتكز قواعد الخطاب الأصولي خاصة على قواعد اللغة العربية مما يدل على تداولها في الواقع قبل تدوينها.

ثم تجلت مصطلحات هذه القواعد وأسمائها واضحة جلية مدونة في الخطاب النحوي مثل: (السماع الإجماع، القياس، العلة، مسالك العلة،الحكم النحوي، الرخصة، الاستصحاب، الاستقراء ...)

بل وأكثر من ذلك في طريقة تدوين هذه القواعد وترتيبها في كتب أصول النحو،حيث تتصفح كتاب أصول النحو في فهرسة محتوياته فتخال أنك تطالع كتابا في أصول الفقه.

فما هو تأثير الخطاب الأصولي في بناء الخطاب النحوي، وكيف كان ذلك؟

هذا ما سأجيب عنه -إن شاء الله – في هذا المقال من خلال دراسة تطبيقية على كتاب في التراث اللغوي، وبالضبط في أصول النحو الموسوم بـ"الاقتراح".

وقبل ذلك من هو السيوطي؟ وماذا يتضمن كتاب الاقتراح؟

1) التعريف بالإمام السيوطي: (849 هـ-911 هـ)

هو عبد الرحمان بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن عثمان الخضيري السيوطي جلال الدين،إمام حافظ، مؤرخ، محدث، مفسر، أديب، نشأ في القاهرة يتيما، مات والده وعمره خمس سنوات، وحفظ القرآن وهو دون ثمان سنين، وشرع في الاشتغال بالعلم منذ سنة 864 هـ،وأجيز بتدريس العربية سنة 866هـ، وبالإفتاء سنة 876 هـ، سافر إلى الحجاز والشام واليمن والهند والمغرب والتكرور، وحينما تقدم به العمر اعتزل الناس، وخلا بنفسه في منزله في روضة المقياس- على النيل- منزويا عن أصحابه جميعا، متباعدا عن ذوي الجاه والسلطان، وتجرد للعبادة والتصنيف، وكان الأغنياء والأمراء والوزراء يزرونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها، مات بمنزله في روضة المقياس، له نحو 600 مصنفا منها الرسالة الصغيرة الحجم، والكتاب الكبير منها:

الإتقان في علوم القرآن، قطف الأزهار في كشف الأسرار في متشابه القرآن، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لباب النقول في أسباب النزول، المذهب في

ما وقع في القرآن من المعرب، ومفاتيح الغيب والاقتراح في أصول النحو الذي هو محل الدراسة وغيرها كثير.[1]

2- التعريف بكتاب "الاقتراح":

هو كتاب نفيس من التراث اللغوي، في علم جليل هو أصول النحو، لصاحبه العالم الفذ، الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي، ويصف المؤلف كتابه بنفسه في المقدمة فيقول: « هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله...»[2].

فهو في نظر صاحبه كتاب فريد من نوعه، في علم لم يسبق صاحبه -على حد قوله- إلى جمعه وترتيبه، وتهذيبه، وتأصيله، وتبويبه أحد، رغم وجود بعض المتفرقات، والإشارات حول هذا العلم أصول النحو متناثرة في كتب بعض المؤلفين والمصنفين، لكن جمعها ونسجها على صورة كتاب "الاقتراح مما انفرد به السيوطي على حد قوله.

ومع هذه الأسبقية للمؤلف، ومن باب الأمانة العلمية، النابعة من الوازع الديني لم يخف المؤلف الدراسات التي سبقته في هذا العلم، والمصادر التي اعتمد عليها واقتبس منها وهي ما يلي:

---

[1] -انظر: هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ر)1992،ج5ص:534-544، شذرات الذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ر)(د.ت)ج8،ص:51، معجم المؤلفين، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1993، ج2ص:82.

[2] الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص10.

*** كتاب الخصائص لابن جني :**

حيث أشار السيوطي إلى كثرة اقتباسه من هذا المصدر، رغم انتقاده له بكثرة خروج صاحبه عن معنى أصول النحو، وعدم الترتيب، وكثرة الاستطرادات، وجمعه للغث والسمين.[1]

*** كتب لكمال بن الأنباري منها:**

أ- "لمع الأدلة" وهو مما ألفه في أصول النحو.

ب- "الإغراب في جدل الإعراب"، وهو مما ألفه في جدل النحو.

حيث صرح السيوطي أنه اقتبس من هذه الكتب بقوله: «وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزوا إليه في خلل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني في مباحث العلة»[2] .

جـ- "الإنصاف في مباحث الخلاف" وهو لكمال بن الأنباري أيضا، حيث صرح السيوطى أيضا باقتباسه منه فقال: «وضممت إليه من كتابه "الإنصاف في مباحث الخلاف" جملة، ولم أنقل من كتبه حرفا إلا مقرونا بالعزو إليه ليعرف مقام كتابي من كتابه»[3]، مؤكدا على التزامه بالأمانة العلمية بنسبة كل معلومة اقتبسها إلى صاحبها.

كما لم ينكر السيوطي عودته إلى متفرقات في اللغة العربية، والأدب وأصول الفقه.

وقد قسم السيوطي مؤلفه "الاقتراح" بعد مقدمة تضمنها التعريف بكتابه والدراسات السابقة له وتقسيم الكتاب إلى قسم سماه "الكلام في المقدمات"

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص11

[2] انظر: المصدر نفسه، ص12 .

[3] انظر: المصدر نفسه، ص12.

خصه للكلام عن مسائل عشر أساسية ومهمة في معرفة هذا العلم منها: (حد أصول النحو، حد النحو، حد اللغة، الدلالات النحوية، الحكم النحوي، الرخصة...) وسبعة كتب هي:

الكتاب الأول: في السماع

الكتاب الثاني: في الإجماع

الكتاب الثالث: في القياس.

الكتاب الرابع: في الاستصحاب.

الكتاب الخامس: في أدلة شتى.

الكتاب السادس: في التعارض والترجيح.

الكتاب السابع: في أحول مستخرج هذا العلم ومستخرجه.

3- دلائل تأثير الخطاب الأصولي في بناء الخطاب النحوي في كتاب "الاقتراح":

أ- يقول السيوطي في مقدمة كتابه:« ..في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، هو أصول النحو، الذي بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه..».[1]

ب- وقال في موضع آخر:« واعلم أني استمددت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني..وضممت إليه نفائس أخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والأدب وأصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحا بينا إن شاء الله تعالى»[2]، مصرحا بذلك عن ضمه نفائس أصول الفقه إلى هذا الكتاب.

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص10.

[2] انظر المصدر نفسه، ص11.

ج- استدلاله بقول كمال بن الأنباري في كتابه "نزهة الألباء في طبقات الأدباء": «علوم الأدب ثمانية ذكرها ثم قال: وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة مالا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول»[1]، كاشفا بذلك العلاقة بين النحو والفقه، ومنه العلاقة بين أصول النحو وأصول الفقه.

د- وفي مسألة تحت عنوان "الإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث" استدل بقول أبي البقاء في التبيين:«..أن أهل العصر الواحد إذا اختفلوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث. ثم قال هذا معلوم من أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة»[2].

وقوله "محمولة على" إشارة إلى المحمول والمحمول عليه، أو إشارة إلى الأصل أو ما يبنى عليه غيره والفرع الذي يبنى على غيره، فجعل من أصول الشريعة ما يبنى عليه غيره، ومن أصول اللغة ما يبنى على غيره بالنسبة إلى أصول الشريعة.

هـ- وفي فصل تحت عنوان " في تركيب المذاهب" قال السيوطي: « مما يشبه تداخل اللغات السابقة تركيب المذاهب، وقد عقد له ابن جني بابا في "الخصائص" ويشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب»[(3)]، وقضية التلفيق بين المذاهب مشهورة في أصول الفقه الإسلامي.

---

[1] انظر المصدر نفسه، ص11.

[2] انظر المصدر نفسه، ص58.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 57.

و- وفي نهاية الكتاب السابع الذي هو في أحوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه، وفي المسألة الرابعة والأخيرة، استشهد بقول ابن جني في "الخصائص" الذي جاء فيه «إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه»[1] قال السيوطي:«وهذا يشبهه شيء من أصول الفقه: نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه»[2]، فلا اجتهاد في مورد النص.

4- تأثير الخطاب الأصولي في بناء الخطاب النحوي من حيث المنهج والقواعد العامة:

وفي الكلام في المقدمات وفي المسألة الأولى منها، وحول تعريف أصول النحو يقول السيوطي: «هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل»[3].

وهذا التعريف جاء على نمط تعريف أصول الفقه.

ومما يدل على تأثير الخطاب الأصولي على الخطاب النحوي بالإضافة إلى ورودهما على نمط واحد، ما ذكره السيوطي بعد ذلك في شرح تعريف أصول النحو عند وقوفه على كلمة "علم" بأنه بمعنى الصناعة فقد بين الفرق بين هذه الكلمة في حد أصول الفقه، وفي حد أصول النحو، بقوله: «قولي "علم" أي صناعة فلا يرد ما أورد على التعبير به في حدِ أصول الفقه من كونه يلزم عليه

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص 116.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 116.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 13

فقده إذا فقد العالم به لأنه صناعة مدونة مقررة وجد العالم به أم لا »[1]، مما يدل على أنه جعل حد أصول الفقه قاعدة انطلق منها في تعريف أصول النحو.

وفي شرح قيد "عن أدلة النحو" قال السيوطي: «وأدلة النحو الغالبة أربعة»[2] وهذا ما يقابل أدلة الفقه المتفق عليها من قرآن وسنة وإجماع وقياس فهي أربعة، ثم صرح بهذه الأدلة حينما استدل بقول ابن جني في "الخصائص" أدلة النحو ثلاثة "السماع والإجماع والقياس"[3]والسماع بمعنى النقل، وهي ما يقابل القرآن والسنة في أدلة الفقه. ثم استدل بقول ابن الأنباري في أصوله: «أدلة النحو ثلاثة، نقل، وقياس واستصحاب حال»[4]، بإضافة دليل "الاستصحاب" وهو دليل من أدلة الفقه أيضا المختلف حولها، ثم جمع السيوطي بين الرأيين، فكانت الأدلة عنده أربعة: السماع، الإجماع، القياس، والاستصحاب.

وقد أشار السيوطي إلى ما أسماه بمستند الإجماع ومستند القياس الذي ينبغي أن يكون كل واحد منهما في الأصل من النقل، وهذا ما يوافق فيه تماما أصول الفقه، فمستند الإجماع في هذا الأخير هو نص من قرآن أو سنة، وكذا المقيس عليه في القياس.

وقد صرح السيوطي بذلك قائلا:«وقد تحصل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب، وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع كما هو في الفقه كذلك»[5]، ثم ذكر أدلة تأتي في الترتيب دون الأدلة الأربعة السابقة

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص 13.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 13.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 13.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص 13.

[5] انظر: المصدر نفسه، ص 13.

وهي الاستقراء والاستحسان وعدم النظير، وعدم الدليل وجعلها في كتاب مستقل.

وعن قيد "من حيث هي أدلته" قال: «أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو، لأنه أفصح الكلام سواء كان متواترا، أم آحادا، وعن السنة كذلك، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك، وعن اجتماع أهل البلدين كذلك، أي أن كلا مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره»[1]، فالاحتجاج بهذه الأدلة بهذا الترتيب مستقى من أصول الفقه.

وفي الكتاب السادس: تناول التعارض والترجيح كتقديم السماع على القياس، واللغة الحجازية على اللغة التميمية، وأقوى العلتين على أضعفهما[2]، والتعارض والترجيح من أهم مباحث علم أصول الفقه وحصول الترجيح بهذه الطريقة إنما هو مستقى من أصول الفقه أيضا.

وفي الكتاب السابع: شرح فيه حال المستدل، أي المستنبط للمسائل، أو ما يسمى في أصول الفقه "المجتهد" فبين صفاته، وشروطه وألحق به المقلد والسائل وصفاتهما، وهو ما يسمى بمبحث التقليد في أصول الفقه.

وقد دعم كل ما ذهب إليه بقول ابن الأنباري الذي يبرز هذا التأثير بين الخطابين الأصولي والنحوي والذي جاء فيه ما يلي:«أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الإطلاع على الدليل...» [3].

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص 13.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص 14.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 14.

وهذه الفائدة التي ذكرها لأصول النحو هي من أعظم فوائد معرفة علم أصول الفقه أيضا، بحيث يبنى الحكم الشرعي على الدليل، ومعرفة أدلة كل فريق مع الترجيح بينها من حيث الصحة والقوة هو خروج عن التقليد الذي ذمه ابن الأنباري.

وعلى طريقة علماء أصول الفقه في التأليف كانت طريقة علماء أصول النحو فقد أردف السيوطي تعريف أصول النحو، بتعريف النحو، كما يردف علماء أصول الفقه تعريفهم لعلم أصول الفقه بتعريف الفقه لترابطهما، واستشهد بقول ابن جني في الخصائص في تعريف النحو، والطريف في الأمر أن ابن جني أردف تعريف "النحو" بتعريف "الفقه"، وقاس الأول على الثاني، فقال: «وأصله مصدر نحوت بمعنى قصدت، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصول مصدر فقهت بمعنى فهمت ثم خص به علم الشريعة»[1].

وفي المسألة الثالثة: تناول مسألة "حد اللغة" وهي مسألة تناولها أيضا علماء أصول الفقه، وكذا الاختلاف الوارد حولها، هل هي من وضع الله أو البشر، وقد رجح ابن جنى الرأي الأول الذي ذهب إلى أنها من وضع الله، وعلمها وصل إلينا بالوحي إلى نبي من أنبيائه، مستدلا بقوله تعالي:«وعلم آدم الأسماء كلها» (البقرة/31)، واستحسن ابن جني الرأي القائل أنها اصطلاحية، واختار أخيرا التوقف في المسألة[2]ولعل ذلك يرجع إلى ما يرونه من خطورة ما يترتب على اختيار رأي دون آخر، ولما يرونه من قداسة اللغة، وقد ذكرت هذه المسألة في أصول الفقه لفائدته الفقهية، كما ذكرت في أصول النحو لفائدتها النحوية.

---

[1] الاقتراح، ص 14، الخصائص 34/1

[2] انظر: المصدر نفسه، ص15، 16.

وهذه الفائدة التي ذكرها لأصول النحو هي من أعظم فوائد معرفة علم أصول الفقه أيضا، بحيث يبنى الحكم الشرعي على الدليل، ومعرفة أدلة كل فريق مع الترجيح بينها من حيث الصحة والقوة هو خروج عن التقليد الذي ذمه ابن الأنباري.

وعلى طريقة علماء أصول الفقه في التأليف كانت طريقة علماء أصول النحو فقد أردف السيوطي تعريف أصول النحو، بتعريف النحو، كما يردف علماء أصول الفقه تعريفهم لعلم أصول الفقه بتعريف الفقه لترابطهما، واستشهد بقول ابن جني في الخصائص في تعريف النحو، والطريف في الأمر أن ابن جني أردف تعريف "النحو" بتعريف "الفقه"، وقاس الأول على الثاني، فقال: «وأصله مصدر نحوت بمعنى قصدت، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أن الفقه في الأصول مصدر فقهت بمعنى فهمت ثم خص به علم الشريعة»[1].

وفي المسألة الثالثة: تناول مسألة "حد اللغة" وهي مسألة تناولها أيضا علماء أصول الفقه، وكذا الاختلاف الوارد حولها، هل هي من وضع الله أو البشر، وقد رجح ابن جنى الرأي الأول الذي ذهب إلى أنها من وضع الله، وعلمها وصل إلينا بالوحي إلى نبي من أنبيائه، مستدلا بقوله تعالي:«وعلم آدم الأسماء كلها» (البقرة/31)، واستحسن ابن جني الرأي القائل أنها اصطلاحية، واختار أخيرا التوقف في المسألة[2]ولعل ذلك يرجع إلى ما يرونه من خطورة ما يترتب على اختيار رأي دون آخر، ولما يرونه من قداسة اللغة، وقد ذكرت هذه المسألة في أصول الفقه لفائدته الفقهية، كما ذكرت في أصول النحو لفائدتها النحوية.

---

[1] الاقتراح، ص 14، الخصائص 34/1

[2] انظر: المصدر نفسه، ص15، 16.

والمسألة الخامسة: خصها للدلالات النحوية: اللفظية، الصناعية، والمعنوية، وهذه المسألة من أهم مباحث أصول الفقه وهو مبحث الدلالات أو دلالات الألفاظ، حيث أبلى علماء الأصول بلاء حسنا في وضعها للوقوف على معاني الألفاظ ومنه فهم النصوص الشرعية وتحليلها.

وفي المسألة السادسة: تناول الحكم النحوي وقسمه إلى: واجب، ممنوع حسن قبيح، خلاف الأولى، وجائز على السواء، وهو قريب من تقسيم الحكم الشرعي التكليفي إلى: واجب، مندوب، مكروه، حرام (ممنوع) مباح.

وفي المسألة السابعة: ذكر "الرخصة" وهي من أقسام الحكم الشرعي الوضعي في أصول الفقه، وهي في مقابل "العزيمة".

5- تأثير الخطاب الأصولي في بناء الخطاب النحوي من حيث المصطلحات:

هناك مصطلحات كثيرة مشتركة بين الخطابين النحوي والأصولي فما هي هذه المصطلحات وما وجه المناسبة بينها؟

5-1- مصطلح "السماع":

أ- **في أصول النحو**: يقول السيوطي:«وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ ، وكلام العرب قبل بعثته وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت»[1]، ثم قال«أما القرآن فكل ما

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص24.

ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا... »[1].

وإن كان العلماء مختلفين حول هذه المسألة[2]، وفي فصل آخر تحدث السيوطي عن الاحتجاج بالحديث النبوي فقال:«وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا»[3]، وفي فصل آخر تحت عنوان "ما يحتج به من كلام العرب"، قال :« وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم »[4].

ب- في أصول الفقه: يقول أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي[5]، في الفن الرابع من علم الأصول وهو في أدلة الأحكام، وفي الباب الأول: وهو في حصر الأدلة:« وهي على الجملة ثلاثة أنواع نص وهو الكتاب والسنة... »[6]، فالنص هو ما يقال له "السماع" وإن كان من علماء الأصول من يسميه بهذا الاسم أيضا (النقل والسماع).

---

[1] انظر: المصدر نفسه، ص24.

[2] - انظر :الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي، دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 1405هـ1988،ج 2ص:272.

[3] انظر:السيوطي، المرجع نفسه، ج2ص: 272.

[4] انظر: الاقتراح، ص33.

[5] ت 741 هـ.

[6] - تقريب الوصول إلى علم الأصول،محمد بن أحمد بن جزي، تحقيق: محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، حيدرة، الجزائر، ط1، 1410، 1990، ص 113.

5-2- التواتر والآحاد:

في أصول النحو: جاء في الاقتراح« فأما التواتر: فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم»[1]، ثم قال في موضع آخر:«وشرط التواتر أن يبلغ عدد ناقليه عددا لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب»[2]، وأما الآحاد: «فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به والأكثرون على أنه يفيد الظن»[3] ، ثم قال في موضع آخر:«وأما الآحاد فأن يكون ناقله عدلا رجلا كان أو امرأة حرا كن أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث، لأن باللغة معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما أشترط في نقله، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله،ويقبل نقل العدل الواحد، وأهل الأهواء إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب»[4]، فأشار إلى تأثر أصول النحو أيضا بعلوم الحديث من حيث شروط الرواية، حيث تعد هذه طريقة أهل الحديث في قبول خبر الآحاد، ومن ثم ما يعتمده علماء الأصول بعد ذلك، وإن كان الأصولي فقيها ومتحدثا، وعالما في اللغة...

وفي أصول الفقه:التواتر: هو خبر ينقله جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب.[5]

والتواتر عند علماء الأصول يفيد العلم بشرطين،أحدهما: أن يستوي طرفاه وواسطته في كثرة الناقلين

---

[1] انظر :الاقتراح، ص53.

[2] انظر: المصدر نفسه، ص54.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص53.

[4] انظر: المصدر نفسه، ص54.

[5] - انظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص 119.

الآخر: أن يكون مستندا إلى أمر معلوم بالحس تحرزا من الظنون ومن المعلوم بالنظر.[1]

أما خبر الآحاد: فهو خبر الواحد أو الجماعة الذين لم يبلغوا حد التواتر، وهو لا يفيد العلم، وإنما يفيد الظن، وهو حجة عند مالك وغيره بشروط منها[2]: أن يكون الراوي حين السماع مميزا، وأن يكون عند التحديث عاقلا، بالغا، مسلما عدلا.

5-3- **الإجماع:**

في علم أصول النحو: والمراد به إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة.[3]، قال في الخصائص:«وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة...»[4]، وفي ذلك إشارة إلى دليل حجية الإجماع في أصول الفقه وهو عصمة هذه الأمة، «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

وفي أصول الفقه: الإجماع هو اتفاق العلماء على حكم شرعي[5]، وعرفه الشنقيطي:« بأنه اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمر من أمور الدين

---

[1]- انظر: المستصفى: 134/1، الإحكام للآمدي 228/1، إرشاد الفحول، ص 47 -48 المنخول للغزالي، ص 243.

[2] انظر: إرشاد الفحول، ص 50، المنخول 257، روضة الناظر: 300/2.

[3] انظر: الاقتراح، ص 55.

[4] الخصائص (189/1-190)، الاقتراح، ص55.

[5] - روضة الناظر 331/2.

بعد وفاته ﷺ »[1]، فالإجماع في اللغة هو اتفاق على حكم نحوي، وفي أصول الفقه هو اتفاق على حكم شرعي.

5-4- القياس:

في علم أصول النحو: استدل السيوطي بقول ابن الأنباري في جدله، في تعريف القياس حيث قال: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[2]، ثم قال وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب

مسائله عليه كما قيل:"إنما النحو قياس يتبع"[3].

وفي أصول الفقه: القياس:هو حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما[4]، وبعبارة أوجز: هو إثبات حكم المنطوق به للمسكوت عنه لجامع بينهما[5].

جاء في تقريب الوصول إلى علم الأصول:«وهو أكمل الرأي، ومجال الاجتهاد وبه تثبت أكثر الأحكام فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة ومواضع الإجماع معدودة، والوقائع غير محصورة...»[6].

فالقياس كدليل من الأدلة هو مصطلح مشترك بين الخطابين الأصولي والنحوي، وهو دليل تستنبط به أكثر الأحكام سواء في النحو أو الفقه، بالإضافة

---

[1] مذكرة أصول الفقه،محمد الأمين الشنقيطي، الدار السلفية، الجزائر، (د.ت)(د.ط)، ص151.

[2] انظر: الاقتراح، ص59.

[3] صدر البيت للكسائي: انظر الاقتراح، ص 59.

[4] انظر: البرهان: 745/2، المستصفى: 228/2، المنخول، ص324، الإحكام للآمدي 5/3، إرشاد الفحول، ص 198.

[5] إرشاد الفحول، ص 198.

[6] تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص 134.

إلى أن أركان القياس في أصول الفقه [1] هي نفسها أركان القياس في أصول النحو [2] و هي المقيس (الفرع)، المقيس عليه (الأصل)، العلة، والحكم.

وقد صرح بهذا التشابه في عملية القياس بين الأحكام الشرعية، والأحكام اللغوية ابن جزي حين قال: «وأما مواضعه –أي القياس- فيدخل في الأحكام الشرعية وهو مقصودنا، وفي الأحكام العقلية، وفي الأحكام اللغوية.. »[3].

5-5- **العلة** : فإذا كانت "العلة" كمصطلح مشتركة بين الفقه والنحو وعلم الكلام فقد بين ابن جني في "الخصائص" الفرق بين هذه العلل الثلاث فقال: «اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك على الفقه لأنها، إنما هي إعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته، وتظهر حكمته، قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[4]، قال السيوطي: «نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة، قال بعضهم : إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم، قال هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع »[5]، فالعلة هي الوجه الجامع بين المقيس والمقيس عليه، إلا أنها في النحو مما تدرك غالبا وفي الفقه مما لا يظهر غالبا، يقول الشنقيطي: «واعلم أن العلة هي مناط الحكم لأنها مكان نوطه أي تعليقه،

---

[1] انظر: علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، الزهراء، الجزائر، ط2، 1993، ص 60.

[2] - انظر: الاقتراح، ص60.

[3] تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص135.

[4] - انظر: الاقتراح، ص 70.

[5] - انظر: الاقتراح، ص 70.

وسميت علة لأنها أثرت في المحل كعلة المريض، ومن إطلاق النوط على التعليق في اللغة قول أبي تمام :

"بلاد بها نيطت علي تمائمي وأول أرض مس جلدي ترابها" »[1].

6- **مسالك العلة:**

في أصول النحو:جمعها السيوطي في ثمانية [2]مسالك وهي: الإجماع، النص، الإيماء، السبر والتقسيم الناسبة، الشبه،الطرد، إلغاء الفارق.

في أصول الفقه: والملاحظ أنه بالإضافة إلى مصطلح "مسالك العلة" المتداول في أصول الفقه، تتداول بكثرة المصطلحات الأخرى التي تمثل كل منها مسلكا من مسالك العلة[3]، مثل النص، الإجماع، السبر التقسيم، المناسبة، الشبه، الطرد، والإيماء وغيرها[4].

7- **قوادح العلة:**

في أصول النحو: ذكر السيوطي العلة: النقض، تخلف العكس،عدم التأثير، القول بالموجب، فساد الاعتبار، فساد الوضع، المنع للعلة، المطالبة بتصحيح العلة، المعارضة [5].

في أصول الفقه: جاء في مذكرة أصول الفقه (فصل القوادح)«اعلم أن هذا المبحث هو المعروف ببحث القوادح، وأوصلها بعضهم إلى خمسة وعشرين،

---

[1] مذكرة أصول الفقه، ص243.

[2] انظر: الاقتراح، ص82-88.

[3] انظر: مذكرة أصول الفقه، ص245-247، تقريب الوصول على علم الأصول، ص136-141.

[4] - انظر: مذكرة أصول الفقه، ص245-247، تقريب الوصول على علم الأصول، ص136-141.

[5] انظر: الاقتراح، ص88-96.

وبعضهم إلى ثمانية وعشرين، وأصل هذا المبحث من فن الجدل، و إنما يذكره الأصوليون لأنه من مكملات الدليل كالقياس»[1].

ثم قال« واعلم أن القوادح منها ما يقدح في العلة فقط كالنقض والتركيب، ومنها ما يقدح في الدليل علة أو غيرها كالقول بالموجب، وهذا هي الأسئلة التي ذكرها المؤلف، وذكر اثنا عشرة سؤالا منها: الاستفسار فساد الاعتبار،فساد الوضع، المنع، التقسيم، المطالبة، النقض، القلب، المعارضة، عدم التأثير، التركيب القول بالموجب»[2].

8- **الاستصحاب:**

في أصول النحو: وأفرد له السيوطي الكتاب الرابع، استدل له بقول ابن الأنباري الذي جاء فيه: «هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، قال: وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، و حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب»[3].

في أصول الفقه: وهو ينطبق على المصطلح السابق من حيث المعنى، يقول السيوطي عن الاستصحاب في أصول الفقه: «أما الاستصحاب فهو بقاء الأمر والحال والاستقبال، على ما كان عليه في الماضي وهو قولهم "الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يدل الدليل على خلاف ذلك"»[4].

---

[1] مذكرة أصول الفقه، ص284.

[2] - المصدر نفسه، ص 284-308.

[3] - انظر: الاقتراح، ص 101.

[4] الأشباه والنظائر للسيوطي، ص 51.

9- الاستحسان

في أصول النحو: وجعله السيوطي ضمن الكتاب الخامس الذي عنون له بـ"أدلة شتى" فقال ومنها الاستحسان، قال في الخصائص «دلالته ضعيفة غير مستحكمة إلا أن فيه ضربا من الاتساع، والتصرف من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو "الفتوى" و "التقوى"، فإنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير علة قوية، بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة »[1].

في أصول الفقه: الاستحسان هو حجة عند أبي حنيفة خلافاً لغيره حتى قال الشافعي «من استحسن فقد شرع»[2]، واختلف علماء[3]أصول الفقه حول معناه، فمنهم من قال: ما يستحسنه المجتهد بعقله، ومنهم من قال دليلا ينقدح في نفس المجتهد لا تساعده العبارة عنه، ومنهم من قال: القول بأقوى الدليلين[4].

9- الاستقراء

في أصول النحو: إلى جانب دليل الاستحسان في هذا الكتاب، ذكر السيوطي الاستقراء وقال: « استدلوا به في مواضع منها انحصار الكلمات الثلاث في الاسم و الفعل و الحرف»[5].

في أصول الفقه: أما الاستقراء في أصول الفقه فهو تتبع الحكم في مواضعه، فيوجد فيها على حالة واحدة حتى يغلب على الظن أنه محل النزاع على تلك الحالة و هي حجة عند الشافعية[6].

---

[1] انظر: الاقتراح، ص 105، الخصائص 133/1.

[2] المستصفى 241/1 ، الإحكام الآمدي 200/3.

[3] انظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص147.

[4] انظر: الاقتراح، ص 106.

[5] انظر: الاقتراح، ص 106.

[6] المستصفى 51/1-52، شرح تنقيح الفصول، ص448، روضة الناظر: 88/1-89.

الخاتمة:

مما سبق استنتج ما يلي:

1- أن كتاب الاقتراح في أصول النحو قد كشف عن جوهر تأثير الخطاب الأصولي في صياغة وبناء الخطاب النحوي، ولعل هذا التأثير والتأثر يرجع لأسباب منها:

أ- أن كل من قواعد الخطاب الأصولي، وقواعد الخطاب النحوي كان تدوينه من أجل فهم القرآن، ومن أجل علاج ظاهرة اللحن خاصة في القرآن بعد دخول الأعاجم إلى الإسلام.

ب- أن من العلماء الضالعين في النحو وأصوله، هم علماء في الشريعة وأصولها في آن واحد، وهو شأن عالمنا الجليل الإمام السيوطي صاحب هذا الكتاب الذي هو بين أيدينا، وكالشاطبي، وكالشافعي، وغيرهم.

2- وصول النحاة إلى قواعدهم نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للغة سواء في مفرداتها أو تراكيبها في مصادرها التي منها القرآن والسنة ووصول الأصوليين إلى قواعدهم نتيجة نشاط استقرائي تحليلي للأدلة الكلية، التي منها القرآن والسنة.

3- تأثر أصول النحو بعلوم الشريعة عامة (كعلم الكلام، وعلم الحديث...) وعلم أصول الفقه خاصة من حيث المصطلحات، ومن حيث المنهج والقواعد العامة.

4- إن مناهج النحويين والأصوليين في الوقوف على العلاقة بين الكلمة ومدلولها، أو من ناحية القواعد العامة، أومن ناحية طريقة الحكم لا تقل شأنا عن خطوات المنهج التجريبي الحديث.

5- وعليه فقد أبلي النحاة والأصوليون بلاء حسنا في وضع مناهج لتحليل الخطاب على أسس علمية دقيقة جدا.